
سياسة كفاية رأس المال المعدلة

الوثيقة: EB 2025/146/R.23/Rev.1

بند جدول الأعمال: 8(ب)(2)

التاريخ: 9 ديسمبر/كانون الأول 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

مراجع مفيدة: سياسة كفاية رأس المال (EB 2019/128/R.43)؛ سياسة كفاية رأس المال المعدلة
(EB 2025/146/R.23) – نسخة بتتبع التعديلات

الأسئلة التقنية:

Jose Joaquin Morte Molina

نائب مدير وكبير موظفي إدارة المخاطر

مكتب إدارة المخاطر المؤسسية

البريد الإلكتروني: j.mortemolina@ifad.org

Roger Fischer

مدير وكبير موظفي إدارة المخاطر

مكتب إدارة المخاطر المؤسسية

البريد الإلكتروني: r.fischer@ifad.org

جدول المحتويات

ii	موجز تنفيذي
ii	ألف- الخلفية والنهج
iii	باء- الأساس المنطقي لتحديث سياسة كفاية رأس المال في الصندوق
1	سياسة كفاية رأس المال المعدلة
1	أولاً- الأهداف
1	ثانياً- التعرض للمخاطر والمنهجية
1	ألف- صافي القيمة الحالية لحافضة القروض
2	باء - مخاطر الائتمان
3	جيم- الاستثمارات في رأس المال
3	دال- مخاطر سعر الفائدة في حافضة القروض
3	هاء- مخاطر العملة
3	واو- مخاطر السوق في حافضة الاستثمار
3	زاي- مخاطر الائتمان للطرف المقابل في معاملات المشتقات
4	حاء- مخاطر التشغيل
4	طاء – مجمل متطلبات رأس المال
4	ثالثاً- رأس المال القابل للتخصيص
5	رابعاً- إطار إدارة التعرض للمخاطر
6	خامساً- تخطيط رأس المال والمناطق الإدارية
7	سادساً- اختبار القدرة على تحمل الضغوط
8	سابعاً- الحوكمة والمسؤوليات
9	ثامناً – الاستنتاج والتوصية

الملاحق

	مسرد المصطلحات
	مفاهيم كفاية رأس المال
	إطار إدارة التعرض للمخاطر
	خيارات تحقيق أمثل مستوى لرأس المال والحفاظ عليه
	عرض لنهج الصندوق في قياس مخاطر الائتمان مقارنة بمعايير أخرى

موجز تنفيذي

- 1- قطع الصندوق، منذ الموافقة على أول سياسة له على الإطلاق بشأن كفاية رأس المال في ديسمبر/كانون الأول 2019، شوطاً كبيراً نحو تنفيذ نموذج عمله المالي المعزز. وفي هذا الصدد، أجرى مكتب إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق استعراضاً شاملاً لسياسة كفاية رأس المال في الصندوق. ويتألف الأساس المنطقي لاستعراض السياسة من ثلاثة جوانب: (1) إدراج التحسينات اللازمة بعد تقييم مدى ملاءمة السياسة منذ الموافقة عليها؛ (2) إدراج العناصر الضرورية الناتجة عن المناقشات الجارية مع وكالات التصنيف الائتماني؛ (3) دمج التوصيات من تقييم تقرير أطر كفاية رأس المال، الذي جرى إعداده بتكليف من مجموعة العشرين، عند الإمكان.
- 2- ويأخذ تحديث سياسة كفاية رأس المال في الاعتبار طبيعة الصندوق بوصفه صندوقاً هجيناً يقدم قروضاً بشروط تيسيرية، ويهدف إلى دعم مهمة الصندوق مع ضمان بقاء مستويات الملاءة مصدر قوة تدعم تصنيفه الائتماني AA+. وبعد استعراض متعمق لتطور وتوقعات نسب رأس المال الحالية والتمويل بالديون، يُقترح استخدام نسبة رأس المال القابل للتخصيص بوصفه النسبة الرئيسية لقياس مراكز رأس المال الحالية والمستقبلية للصندوق، واستخدامه في نفس الوقت لتقييم قدرته على التمويل بالديون (أقصى مبلغ يمكن أن يقترضه الصندوق لتمويل أصوله).

ألف- الخلفية والنهج

- 3- تضع سياسة كفاية رأس المال مبادئ لتحديد مقدار رأس المال المطلوب للحفاظ على وضعية رأس مال المؤسسة وتحقيق الاستفادة المثلى من المساهمات الأساسية، وبالتالي ضمان استمرارية العمليات الإنمائية للصندوق، حتى في أوقات الضغوط. وتستند السياسة إلى أفضل الممارسات التي تطبقها مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف، وجرى تعديلها بما يناسب مجال العمل الخاص بالصندوق. وتشكل السياسة ركيزة رئيسية لتحديد قدرة الصندوق على تحمل المخاطر خلال كل مشاوره لتجديد الموارد.
- 4- وتحدد السياسة عملية لتحديد نسبة كفاية رأس المال أو توافر رأس المال، لاستخدامها في تقييم مراكز رأس المال الحالية والاستشرافية للصندوق، إلى جانب إطار لإدارة التعرض للمخاطر، وعملية شاملة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وعملية لتخطيط رأس المال.
- 5- وتتبع أهمية كفاية رأس المال من تركيبة قائمة موازنة الصندوق. ويقدم الصندوق قروضاً لمختلف البلدان بشروط مالية مختلفة، وبأجل استحقاق وعمليات مختلفة. ويجب دعم المخاطر المرتبطة بتركيبة قائمة موازنة الصندوق والالتزامات الخارجة عنها برأس مال.
- 6- وتعد سياسة كفاية رأس المال في الصندوق الأساس الذي يدعم المخاطر الكامنة في أصوله، مما يمكن المؤسسة من إدارة رأس مالها بكفاءة، والاستفادة من قائمة موازنتها بحكمة. وتوفر إدارة قاعدة رأس المال في نهاية المطاف أداة يمكن التنبؤ بها ومستقرة لتحديد مستوى العمليات التي يمكن للصندوق الالتزام بها في كل دورة من دورات تجديد الموارد في معرض انتقاله من نهج طويل الأجل بحث للسيولة إلى نهج الملاءة والسيولة.
- 7- ولتحقيق هذه الغاية، يُقترح استخدام نسبة رأس المال القابل للتخصيص بوصفها النسبة الرئيسية لقياس المراكز الحالية والاستشرافية لرأس مال الصندوق؛ وبالتالي، سيجري تأكيد هذه النسبة بوصفها مكوناً رئيسياً في عملية التخطيط الاستراتيجي والمالي. كما تعد نسبة رأس المال القابل للتخصيص أساسية لتقييم القدرة على التمويل بالديون (أقصى مبلغ يمكن أن يقترضه الصندوق لتمويل أصوله)، وضمان توافق وضع رأس مال الصندوق مع متطلبات وكالات التصنيف الائتماني للحصول على تصنيف ائتماني سليم.

باء- الأساس المنطقي لتحديث سياسة كفاية رأس المال في الصندوق

- 8- قطع الصندوق، منذ الموافقة على أول سياسة له على الإطلاق بشأن كفاية رأس المال في ديسمبر/كانون الأول 2019، خطوات كبيرة نحو تنفيذ نموذج عمله المالي المعزز. وخلال هذه الفترة، أظهر الصندوق أيضا سجلا حافلا قويا في الالتزام بمنهجيات وكالات التصنيف الائتماني. وفي هذا الصدد، أجرى مكتب إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق استعراضا شاملا لسياسة كفاية رأس المال في الصندوق، بناء على النتائج التي جرى رصدها منذ الموافقة على السياسة، مع التركيز بشكل خاص على تطور قائمة موازنة الصندوق وخصائص أصوله وملامح مخاطره. كما يأخذ استعراض السياسة هذا في الاعتبار التقييم الوارد في تقرير أطر كفاية رأس المال الذي جرى إعداده بتكليف من مجموعة العشرين، والتحسينات في إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط، والتغييرات في الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة الحاليين.
- 9- وأجرت هيئات خارجية وداخلية مستقلة تقييمات متنوعة، خلصت إلى أن سياسة كفاية رأس المال الحالية ملائمة للغرض وتغطي جميع مقاييس المخاطر الرئيسية ذات الصلة التي تيسر اتخاذ قرارات مستنيرة. ومع ذلك، حددت هذه التقييمات بعض مجالات التحسين، والتي يجري اقتراحها في استعراض السياسة هذا.
- 10- ويأخذ تحديث سياسة كفاية رأس المال في الصندوق في الاعتبار ما يلي:
- (أ) تقييم النتائج التاريخية التي جرى رصدها منذ الموافقة على السياسة، بما في ذلك تطور نسب رأس مال والتمويل بالديون في الصندوق في ظل نموذج عمله الهجين.
 - (ب) تطور السياسة المالية وسياسة المخاطر في الصندوق.
 - (ج) السجل الحافل في رصد مقاييس الملاءة الرئيسية لوكالات التصنيف الائتماني.
 - (د) إدراج عمليات القطاع الخاص في قائمة الموازنة الرئيسية للصندوق.
 - (هـ) تعزيز إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط.
 - (و) التغييرات في الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة الحاليين.
 - (ز) التوصيات الصادرة عن الاستعراضات الخارجية المستقلة، والمراجعات الداخلية التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف.
 - (ح) التقييم الوارد في تقرير أطر كفاية رأس المال الذي جرى إعداده بتكليف من مجموعة العشرين.
 - (ط) الحاجة إلى إثراء السياسة لتقييم التدابير المبتكرة لتحقيق أمثل قائمة موازنة.
- 11- وتتمثل العناصر الاستراتيجية البارزة المستمدة مما سبق في إزالة سقف التمويل بالديون من سياسة كفاية رأس المال وتأكيد نسبة رأس المال القابل للتخصيص بوصفه الحد الرئيسي الملزم للسياسة، وإدراج حالات التعرض الجديدة لمخاطر الائتمان (مثل العمليات غير السيادية) في قائمة موازنة الصندوق، وتحسينات طريقة حساب نسبة رأس المال القابل للتخصيص، وتعزيز نهج تخطيط رأس المال وإطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط في الصندوق.
- 12- وتعزز سياسة كفاية رأس المال عملية إدارة رأس المال الخاصة بها من خلال اتخاذ قرار بإنشاء مناطق إدارية لنسبة رأس المال القابل للتخصيص ونسب كفاية رأس المال الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني لضمان استدامة توافر رأس المال، حتى في أوقات الضغوط. وتهدف هذه المناطق، إلى جانب تدابير إدارة رأس المال المعمول بها، إلى تعزيز القدرة المالية للصندوق على المدى الطويل.

13- وفي نهاية المطاف، يهدف الصندوق إلى زيادة أثره الإنمائي إلى أقصى حد من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة لرأس ماله الحالي (من خلال التخطيط الرأسمالي الطويل الأجل) واستراتيجية للتمويل بالديون أكثر ملاءمة للغرض.

14- ويتناول المقترح الحالي بعض التحسينات في النهج الكمي المستخدم لتحديد رأس المال القابل للتخصيص في الصندوق - ولا سيما التغييرات في حساب رأس المال الأولي المتاح، مع إدراج المساهمات المستحقة القبض والسندات الإذنية الآن في رأس المال الأولي المتاح، واقتراح خصم جزء من المنح غير المصروفة في إطار القدرة على تحمل الديون. وفيما يتعلق باستخدام رأس المال، سيسمح المقترح باعتماد نهج أكثر تحفظاً إزاء القروض التيسيرية غير المصروفة، وإجراء تحسينات على قياسات مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وإجمالاً، ينتج عن المقترح رأس المال القابل للتخصيص أقل بنحو 75 مليون دولار أمريكي. وكان الأثر على نسبة رأس المال القابل للتخصيص في ديسمبر/كانون الأول 2024 ضئيلاً، إذ سجل انخفاضاً بمقدار 1.8 نقطة مئوية من 38.6 في المائة إلى 36.8 في المائة.

سياسة كفاية رأس المال المعدلة

أولاً- الأهداف

- 1- الغرض من سياسة كفاية رأس المال هو وضع مبادئ لتحديد مقدار رأس المال المطلوب للحفاظ على وضعية رأس مال المؤسسة وتحقيق الاستفادة المثلى من المساهمات الأساسية، وبالتالي ضمان استمرارية العمليات الإنمائية للصندوق، حتى في أوقات الضغوط، حيث يعمل على تعزيز عملية تحول ريفي شاملة ومستدامة.
- 2- وتتضمن سياسة كفاية رأس المال في الصندوق بُعدين: (1) ستعمل كأداة لإدارة المخاطر يمكن استخدامها لتحديد القدرة المالية على الحد من الخسائر، وتخطيط العمليات وخلق قيمة من خلال تحسين تخصيص رأس المال إلى أقصى حد؛ (2) ستعمل أيضا بمثابة مؤشر على رسملة (وملاءة) الصندوق أمام أي من أصحاب المصلحة الخارجيين، بمن فيهم المقرضون، ومراجعو الحسابات الخارجيون ووكالات التصنيف.
- 3- وستحدد مستويات رأس المال فيما يتعلق بمستوى المخاطر الكامنة في عمليات الصندوق ومستوى الملاءة المطلوب على النحو المحدد في بيان الإقبال على تحمل المخاطر، مع ضمان أن يظل رأس مال الصندوق مصدر قوة يدعم التصنيف الائتماني القوي للصندوق، حتى في أوقات الضغوط.
- 4- ومن شأن المبادئ الواردة في هذه الوثيقة أن تيسر الأنشطة الرئيسية التالية:
 - (أ) تخصيص استخدام رأس المال عبر أنواع مختلفة من التعرض للمخاطر؛
 - (ب) التخطيط المالي ومواءمة نمو الأصول مع مستوى رأس المال المتاح؛
 - (ج) المواءمة مع متطلبات كفاية رأس المال والمعايير التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني وأفضل الممارسات في الصناعة، مما يضمن الحفاظ على الملامح الائتمانية المطلوبة حتى في أوقات الضغوط؛
 - (د) تقديم الدعم لاتخاذ القرارات على مستوى المعاملات.

ثانياً- التعرض للمخاطر والمنهجية

- 5- تنص سياسة كفاية رأس المال للمقترحة على تحديد المخاطر ذات الصلة، وتحديد كميا، ورصدها بهدف ضمان أن يحافظ الصندوق على مستوى الملاءة المطلوب. وسيحقق ذلك عن طريق مقارنة المستوى المتاح من الموارد الذاتية (رأس المال) مع التقدير الكمي للمخاطر المادية المحددة وضمان أن يحتفظ الصندوق برأس مال كاف لتحمل الخسائر في حالة حدوثها.
- 6- وتوضح أدناه منهجيات تحديد استخدام رأس المال لأنواع المخاطر المختلفة.

ألف- صافي القيمة الحالية لحافطة القروض

- 7- يعتبر إدراج أثر تقييم القروض في مقاييس كفاية رأس المال إجراء خاصا بالصندوق نظرا لطبيعته كصندوق هجين يقدم قروضا بشروط تيسيرية. وينتج عن هذا خسائر اقتصادية ضمنية في حافطة القروض الاسمية عند تقييمها بالقيمة الحالية وتطبيق أسعار السوق.
- 8- وستقدر مخصصات رأس المال في الصندوق لمراعاة خسائر تقييم حافطة القروض على النحو التالي:
 - (أ) سيتعين حساب الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لحافطة القروض التيسيرية الإجمالية للحصول على صافي القيمة الحالية؛

- (ب) من أجل توفير الاستقرار لنسبة رأس المال القابل للتخصيص، سيجري تحديد صافي القيمة الحالية لحافضة القروض باستخدام سعر فائدة يراعي الضغوط لمراعاة الزيادات المحتملة في أسعار الفائدة في السوق التي يمكن أن تؤثر على متطلبات رأس المال في الصندوق؛
- (ج) لن يشمل الحساب المذكور أعلاه عمليات القروض العادية.

باء - مخاطر الائتمان

- 9- تُعرّف مخاطر الائتمان عموماً بأنها خطر تكبد خسارة ناجمة عن عدم الوفاء بالتزام مستحق للصندوق. وتُعرف تحديداً بأنها مخاطر حدوث مثل هذه الخسائر نتيجة تخلف المدين عن السداد أو انخفاض تصنيفه الائتماني.
- 10- وتستلزم متطلبات كفاية رأس المال لمخاطر الائتمان استخدام المعايير الرئيسية التالية¹ لحساب استهلاك رأس المال لكل فئة من فئات التعرض للمخاطر التالية: التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر في حالة التخلف عن السداد، والأفق الزمني ومستوى الثقة.
- 11- وتخضع جميع المخاطر الناجمة عن عمليات الصندوق الإنمائية (مثل حافضة القروض، والضمانات، والاستثمارات في رأس المال) لمتطلبات رأس المال. ولأغراض كفاية رأس المال، يمثل التعرض لمخاطر الائتمان عمليات القروض السيادية وغير السيادية القائمة في قائمة الموازنة، والجزء غير المصروف من عمليات القروض السيادية وغير السيادية الموافق عليها، والضمانات السيادية وغير السيادية.
- 12- وتعد التصنيفات الائتمانية للمدينين في الصندوق عنصراً أساسياً في حساب الرسوم الرأسمالية. ووضع الصندوق منهجية تصنيف ائتماني داخلية تنتج رؤية أكبر لمخاطر ائتمان للمدينين. ويتيح ذلك إمكانية ربط كل تصنيف بمعايير مخاطر محددة (احتمال التخلف عن السداد والخسائر في حالة التخلف عن السداد) وبالتالي حساب رسوم المخاطر المقابلة.
- 13- ونظراً لمهمة الصندوق، تتركز حافضة قروضه في بلدان ذات تصنيف ائتماني متوسط مكافئ مرجح للتعرض أقل من الدرجة الاستثمارية. ورغم ملامح مخاطر الائتمان، ظل أداء حافضة القروض السيادية مرضياً في الماضي، مما يعكس إلى حد كبير المعاملة الائتمانية التفضيلية التي يتمتع بها الصندوق. وتُدمج المعاملة الائتمانية التفضيلية في حساب احتمال التخلف عن السداد والخسائر في حالة التخلف عن السداد في الصندوق.
- 14- وستقيم متطلبات رأس المال في الصندوق لمخاطر الائتمان على النحو التالي:

- (أ) تجري مراعاة رأس المال الاقتصادي المطلوب للخسائر غير المتوقعة من مخاطر الائتمان عند مستوى ثقة معين ولفترة حيازة تتسق مع مستوى الملاءة المطلوب على النحو المحدد في بيان الإقبال على تحمل المخاطر للصندوق؛
- (ب) وستجري مراعاة جميع مخاطر الائتمان (التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد) في حافضة القروض السيادية وغير السيادية؛
- (ج) وسيجري حساب التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد الخاص بالقروض، باستثناء تلك الخاصة بالقروض المقدمة بشروط عادية، بصافي القيمة الحالية؛
- (د) وسيجري تضمين التزامات القروض غير المصروفة من خلال تطبيق عامل تحويل ائتماني محدد؛
- (هـ) وسيجري الاعتراف بجميع أوجه تعرض الضمانات كتعرض مكافئ للقرض من خلال تطبيق عامل تحويل ائتماني محدد، وستتبع متطلبات رأس المال نفس النهج المطبق على حافضة القروض؛

¹ ترد تعاريف هذه المعايير في الملحق الأول.

(و) ستضاف الخسائر المتوقعة إلى رقم الخسائر غير المتوقعة لحساب مبلغ رأس المال الإجمالي المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان.

جيم- الاستثمارات في رأس المال

15- تمثل الاستثمارات في رأس المال جزءاً من عمليات الصندوق، وستعتبر خصماً كاملاً من رأس المال.

دال- مخاطر سعر الفائدة في حافظة القروض

16- تُعرّف مخاطر سعر الفائدة بأنها المخاطر المحتملة المتمثلة في انخفاض قيمة الأصل ذي سعر الفائدة الثابت نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة. ونظراً لأن القروض المقدمة عادة ما تكون قروضا طويلة الأجل ذات سعر فائدة ثابت، فإن تقييم قروض الصندوق يتعرض لمخاطر تحركات أسعار الفائدة في السوق. وأي تغيير في هذه المتغيرات سيكون له أثر على التقييم الاقتصادي لحافظة القروض.

17- ونظراً لأنه سيجري تقييم صافي القيمة الحالية للصندوق باستخدام سعر فائدة يراعي الضغوط، فلن يجري تحديد مخصصات رأس مال إضافية متعلقة بمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها حافظة القروض. غير أنه سيجري رصد مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها حافظة القروض لضمان اتساق معدل الفائدة الذي يراعي الضغوط المستخدم لحساب صافي القيمة الحالية لحافظة القروض مع ظروف السوق السائدة.

هـ- مخاطر العملة

18- تنشأ مخاطر العملة من احتمال حدوث خسائر ناجمة عن التغيرات في أسعار النقد الأجنبي. وتتعرض حصص رأس مال الصندوق لمخاطر النقد الأجنبي أو العملة بقدر ما تكون الأصول والخصوم مقومة بعملات مختلفة.

19- وستقيم متطلبات رأس المال في الصندوق لمراعاة مخاطر العملة على النحو التالي:

(أ) ستجري مراعاة الوضع الصافي للأصول والخصوم بكل عملة، إلى جانب المحاكاة التاريخية لسلوك سعر صرف كل عملة؛

(ب) سيجري حساب رأس المال الاقتصادي المطلوب لمراعاة مخاطر العملة عند مستوى ثقة معين ولفترة حيازة معينة بما يتسق مع مستوى الملاءة المطلوب.

واو- مخاطر السوق في حافظة الاستثمار

20- تنشأ مخاطر السوق من احتمال حدوث خسائر في حافظة الاستثمار بسبب التحركات في متغيرات السوق.

21- وستحدد متطلبات رأس المال في الصندوق لمراعاة مخاطر السوق في حافظة الاستثمار وفقاً لمستويات تحمل المخاطر الموافق عليها لتلك الحافظة في بيان سياسة الاستثمار.

زاي- مخاطر الائتمان للطرف المقابل في معاملات المشتقات

22- مخاطر ائتمان الطرف المقابل في معاملات المشتقات هي احتمال الخسارة نتيجة خفض التصنيف الائتماني للطرف المقابل أو أوراقه المالية في معاملة المشتقات أو عجزه عن أداء التزاماته تجاه الصندوق. ويستخدم الصندوق أدوات المشتقات لأغراض التحوط، وأساساً للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات في قائمة الموازنة.

23- وسيجري تحديد متطلبات رأس المال في الصندوق لمواجهة مخاطر الطرف المقابل في معاملات المشتقات وفقا للمعايير التنظيمية للجنة بازل.

حاء- مخاطر التشغيل

- 24- تُعرّف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن العمليات الداخلية المعيبة أو الفاشلة، أو المشاكل المتعلقة بالأفراد أو النظم، أو الأحداث الخارجية.
- 25- وسوف تستند متطلبات رأس المال في الصندوق لمواجهة المخاطر التشغيلية من المعايير التنظيمية للجنة بازل، والتي يمكن تعديلها لمراعاة الطبيعة التيسيرية لنموذج عمل الصندوق إذا اعتبر ذلك مناسباً.

طاء – مجمل متطلبات رأس المال

- 26- يفترض مجمل متطلبات رأس المال لكل نوع من أنواع المخاطر الفردية الذي يجري الحصول عليه عن طريق جمع متطلبات رأس المال الفردية أن هناك ارتباطاً تاماً بين جميع المخاطر، مما يعني أن الخسائر المحتملة لكل من المخاطر ستحدث في نفس الوقت. ويعد افتراض الارتباط التام بين المخاطر ممارسة شائعة تطبقها المؤسسات المالية، نظراً لصعوبة قياس الارتباطات بين عوامل المخاطر.
- 27- ولأغراض هذه السياسة، يمكن تعديل مجمل متطلبات رأس المال عن طريق مراعاة الارتباط بين فئات المخاطر، بناء على عمليات تحليل خاصة والمقارنة المرجعية مع الصناعة التي تجريها إدارة الصندوق إذا اعتبر ذلك مناسباً.

ثالثاً- رأس المال القابل للتخصيص

- 28- يُقترح رأس المال القابل للتخصيص بوصفه المقياس الرئيسي لتقييم استخدام رأس مال الصندوق وتوافر الموارد لدعم الالتزامات في المستقبل. ومكونات رأس المال القابل للتخصيص هي:
- (أ) **إجمالي رأس المال الأولي المتاح.** إجمالي حصص رأس المال - بالإضافة إلى² بدل لخسائر الائتمان مطروحا منه المنح غير المصروفة للبلدان التي تعاني من مديونية حرجية³؛
- (ب) **إجمالي الموارد المطلوبة.** مجمل متطلبات رأس المال لتعرض الصندوق للمخاطر (تعديل التقييم، ومخاطر الائتمان، الاستثمارات في رأس المال، ومخاطر ائتمان الطرف المقابل للمشتقات، ومخاطر العملة، ومخاطر السوق في حافظة الاستثمار، ومخاطر التشغيل)؛
- (ج) **رأس المال الوقائي.** سيجري الاحتفاظ برأس مال وقائي⁴ حذر كنسبة مئوية من رأس المال الأولي المتاح للتغلب على أي ضغوط غير متوقعة ومستدامة لم ترصدها مقياس رأس المال الاقتصادي أو استنفاد رأس المال.

- 29- ويجري الحصول على رأس المال القابل للتخصيص المتوقع عن طريق خصم إجمالي الموارد المطلوبة ورأس المال الوقائي من رأس المال الأولي المتاح. ورأس المال القابل للتخصيص كنسبة مئوية من رأس

² المساهمات + الاحتياطيات العامة - العجز المتراكم. ويمكن أخذ أشكال أخرى من رأس المال، مثل أدوات رأس المال الهجين، في الاعتبار عند حساب رأس المال الأولي المتاح إلى الحد الذي تتمتع فيه الأداة بميزات امتصاص الخسائر التي تعتبر مقبولة من وجهة نظر وكالات التصنيف الائتماني أو المنهجيات المكافئة.

³ تطبيق عامل تحويل محدد.

⁴ يجب أن يظل رأس المال المدرج في رأس المال الوقائي غير مخصص طوال فترات التخطيط لضمان استخدامه فقط في الحالات الموضحة أعلاه.

المال الأولي المتاح يقابل نسبة رأس المال القابل للتخصيص ويجب أن يكون أعلى من صفر في المائة. وبالنظر إلى مكوناته، فإن أي زيادة في رأس المال الأولي المتاح ستحسن النسبة، في حين أن أي زيادة في إجمالي الموارد المطلوبة ستمثل انخفاضاً في النسبة.

30- ورأس المال الأولي المتاح هو المورد المقيد الرئيسي للصندوق. ونظراً لأن الصندوق يعمل أساساً بقروض تيسيرية ومنح، فإن قدرته على توليد رأس مال داخلي محدودة، وبالتالي يجب أن يكون مبدأ الحفاظ على رأس المال (تقليل الخسائر) عنصراً رئيسياً في استراتيجيته المالية، إلى جانب الضخ المستمر لمساهمات من رأس المال الجديد من الأعضاء.

31- ويمثل رأس المال القابل للتخصيص عنصراً أساسياً في عملية التخطيط الاستراتيجي والمالي. وستكون نسبة رأس المال القابل للتخصيص المتوقعة حجر الزاوية في تحديد قدرة الصندوق على تحمل المخاطر خلال كل هيئة مشاوير خاصة بتجديد الموارد من أجل ضمان الاستدامة المالية الطويلة الأجل.

رابعاً- إطار إدارة التعرض للمخاطر

32- كما هو محدد في القسم ثالثاً، فإن المقياس الرئيسي لتقييم رسملة الصندوق سيكون نسبة رأس المال القابل للتخصيص، التي تشكل حداً استراتيجياً وسياساتياً يُعرف بأنه رأس المال المتبقي المتاح لدعم الالتزامات المستقبلية بما يتجاوز تعرض الصندوق الحالية للمخاطر.

33- وسيدرج هذا الحد الاستراتيجي في الإطار المقترح لإدارة تعرض الصندوق للمخاطر، والذي سيشكل ركيزة أساسية لدعم استخدام رأس المال وسيمنح إدارة الصندوق رؤية أكثر تفصيلاً لاستهلاك رأس مال الصندوق.

34- ويتكون إطار إدارة التعرض للمخاطر من ثلاث فئات من الحدود: (1) الحدود الاستراتيجية حد استراتيجي أو سياساتي؛ (2) حدود أنواع المخاطر؛ (3) الحدود الاحترازية حد التركيز.

(1) **الحد الاستراتيجي (أو السياساتي)** هو نسبة رأس المال القابل للتخصيص. ويضمن هذا الحد أن استعداد الصندوق لتحمل المخاطر يتماشى مع قدرته على تحمل المخاطر على المدى الطويل.

الحد الأقصى لرأس المال القابل للتخصيص - يجب أن تكون نسبة رأس المال القابل للتخصيص أعلى من صفر في المائة. وهذا يعني أن رأس مال الصندوق يغطي جميع متطلبات رأس المال المتعلقة بالتعرض للمخاطر بالإضافة إلى رأس المال الوقائي.

(2) **حدود أنواع المخاطر.** سيجري التمييز بين المخاطر الأساسية (مخاطر الائتمان في العمليات، وتقييم حافظة القروض،⁵ ومخاطر الاستثمارات في رأس المال) والمخاطر غير الأساسية (مخاطر ائتمان الطرف المقابل في معاملات المشتقات، ومخاطر حافظة الاستثمار والسوق، ومخاطر العملة، ومخاطر التشغيل). ويتمثل الهدف من هذه الحدود في تقليل رأس المال المخصص للمخاطر غير الأساسية.

(3) **حد التركيز.** سيساعد هذا الحد في رصد تكوين الحافظة لضمان مستوى مقبول من تركيز المخاطر الناتجة عن عمليات الصندوق والسعي إلى تحقيق درجة مناسبة من تنويع التعرض للمخاطر.

35- وستقوم وحدة إدارة المخاطر المالية بإبلاغ لجنة المالية وإدارة المخاطر بأي تجاوز للحدود، ثم ترفع المسألة إلى لجنة إدارة المخاطر المؤسسية وتُبلغ إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في الوقت المناسب. وستقدم الإدارة تقريراً عن سبب التجاوز وتُفرض خطة عمل للعودة إلى المستوى المطلوب.

⁵ يعتبر تقييم حافظة القروض بأسعار السوق من المخاطر الأساسية نتيجة الطابع التيسيري لقروض الصندوق. كما أنه يشمل على مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها حافظة القروض.

36- وترد الحدود المقترحة لإطار إدارة التعرض للمخاطر في الملحق الثالث.

خامسا- تخطيط رأس المال والمناطق الإدارية

37- يكتسي تخطيط رأس المال أهمية كبيرة في ضمان مواءمة وضعية رأس المال في الصندوق مع تعرضه للمخاطر المتأصلة على المدى الطويل. وستندمج عملية تخطيط رأس المال مع عملية التخطيط الاستراتيجي خلال كل دورة من دورات تجديد الموارد من أجل مواءمة أهداف التنمية المتوخاة في برنامج القروض والمنح ومزيج العمليات مع الاستدامة المالية الطويلة الأجل للمؤسسة.

38- ويتمثل الهدف الرئيسي لعملية تخطيط رأس المال في ضمان استمرارية عمليات الصندوق حتى يتمكن من الوفاء بمهمته على المدى الطويل.

39- وسيكون المستوى المتوقع لرأس المال القابل للتخصيص، تماشيا مع مستوى الملاءة المطلوب على النحو المحدد في بيان الإقبال على تحمل المخاطر، حجر الزاوية في تحديد قدرة الصندوق على تحمل المخاطر ومستويات التمويل بالديون خلال كل مشاوره لتجديد الموارد.

40- **المناطق الإدارية.** سيجري إنشاء مناطق إدارية متحفظة لرصد تطور نسبة رأس المال القابل للتخصيص ومسار نسب كفاية رأس المال التي تديرها وكالات التصنيف الائتماني (النسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني). ولهذا الغرض، سيكون لكل منطقة إدارية العتبات الخاصة بكل من نسبة رأس المال القابل للتخصيص والنسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني والتي سيجري تحديدها لضمان استدامة توافر رأس المال، حتى في أوقات الضغوط⁶ وفي الوقت نفسه، ستنجح المناطق الإدارية استقرار وشفافية تخطيط رأس المال على المدى الطويل. وسيجري تحديد المناطق الإدارية على النحو التالي:

(أ) تتضمن المنطقة الإدارية الأولى **منطقة راحة**، ستشمل نطاق التطور المتوقع لنسبة رأس المال القابل للتخصيص و/أو النسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني، حيث يمكن اعتماد التوجهات الاستراتيجية في إطار تخطيط رأس المال الأساسي في ظل الظروف العادية. وستوفر هذه المنطقة الأداة الضرورية لتوقع نسبة رأس المال القابل للتخصيص و/أو النسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني لكل دورة من دورات تجديد الموارد، إلى جانب التطور المتوقع على المدى الطويل لقاعدة رأس المال واستخدامه.

(ب) **منطقة الحفظ.** تشير هذه المنطقة إلى حالة تكون فيها نسبة رأس المال القابل للتخصيص والنسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني قريبة من الحد الداخلي لنسبة رأس المال القابل للتخصيص و/أو العتبات الخارجية للنسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني التي ترصدها وكالات التصنيف الائتماني، مع خطر احتمال تجاوز الحد أو العتبات.

41- وتضاف هذه المناطق إلى **الاحتياطي الاحترازي** البالغ 10 في المائة، والذي يخصص أساسا لامتصاص متطلبات رأس المال غير المتوقعة الناجمة عن الأحداث التي تنطوي على ضغوط؛ وبالتالي فإن نسبة رأس المال القابل للتخصيص التي تزيد عن الحد الأقصى المنصوص عليه في السياسة والبالغ 0 في المائة تتيح اتخاذ إجراءات وقائية قبل تجاوز الحد وقبل الحاجة إلى استخدام النسبة البالغة 10 في المائة.

42- وتحدد الإدارة العتبة الدنيا لمنطقة الحفظ، ويجوز لها إدراج تحديثات على هذه العتبة حسبما تراه مناسبة. وتقوم الإدارة بإبلاغ لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بالعتبة الدنيا لمنطقة الحفظ بأي تغييرات مقترحة على هذه المعايير.

⁶ تتبع هذه المناطق مبادئ تنظيمية احترازية، حيث تدعم طبقات مختلفة من رأس المال تخطيط رأس المال بطريقة شفافة وفعالة.

- 43- وتنفذ الإدارة إجراءات، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، للحفاظ على مستويات رأس المال المطلوبة، وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الملحق الرابع.
- 44- وتقدم وحدة إدارة المخاطر المالية معلومات بانتظام عن مدى الامتثال للعبثات الإدارية إلى اللجان الإدارية والهيئات الرئاسية المقابلة من خلال تقرير كفاية رأس المال.

سادسا- اختبار القدرة على تحمل الضغوط

- 45- يتضمن إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط تقييما شاملا لكفاية رأس المال بهدف تحديد مواطن ضعف معينة قد تؤثر على الوضع الرأسمالي للصندوق. ويجرى هذا التقييم دوريا لتحديد مواطن الضعف المحتملة في مقاييس رأس المال، وتوفير رؤى حول الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها أحداث استثنائية ومع ذلك محتملة، على نسبة رأس المال القابل للتخصيص، بما يتماشى مع بيان تقبل المخاطر في الصندوق ومهمة للصندوق. وبالنظر إلى التركيز على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية من خلال الزراعة والتنمية الريفية، تشكل العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة جزءا لا يتجزأ من إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط.
- 46- ويحدد الصندوق جميع أنواع المخاطر الجوهرية التي تؤثر على عمله، والمتعلقة بالتعرض للمخاطر لكل من قائمة الموازنة وخارجها. وسيجري إخضاع المخاطر الجوهرية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وفقا لمنهجية محددة جيدا لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، واختيار السيناريوهات.
- 47- ويتناسب التصميم المحدد وتعقيد ومستوى تفصيل منهجيات اختبار القدرة على تحمل الضغوط مع طبيعة الصندوق وحجمه ونطاقه، وكذلك مع تعقيد أنشطة عمله ومخاطرها، وتأخذ في الاعتبار الاستراتيجية ونموذج العمل وخصائص الحافظة.
- 48- وستستند معايرة حساسية السيناريوهات إلى الدورة الاقتصادية الحالية وسيجري التعبير عنها من حيث المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية ونقاط الضعف المحددة على أساس خصائص الصندوق. كما أن هذه السيناريوهات ستساعد في تقييم قدرة الصندوق على الصمود أمام الصدمات المطولة والشديدة مع الحفاظ على قدرته على تنفيذ البرامج والمشروعات القطرية.
- 49- وستجرى عملية اختبار القدرة على تحمل الضغوط على النحو التالي:

- (أ) التواتر. مرة واحدة على الأقل كل سنة من أجل رصد كيف يمكن للتغيرات في البيئة أو استراتيجية الصندوق أن تؤثر على مقاييس رأس المال السائدة ولتحديد ما إذا كانت هذه المقاييس لا تزال مناسبة.
- (ب) نوع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. يجري الصندوق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط استنادا إلى تحليلات الحساسية وتحليلات السيناريوهات والاختبارات العكسية للقدرة على تحمل الضغوط

(1) تُجرى تحليلات الحساسية للحوافظ الفردية لتحديد عوامل المخاطر ذات الصلة؛ وفي هذه الحالة، هذا يعني أن اختبار القدرة على تحمل الضغوط سيقوم أثر صدمة كبيرة في عامل واحد بمعزل عن وضع رأس مال الصندوق.

(2) يشكل سيناريو تحليل السمة الأساسية لإطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط، مما يتيح إجراء تقييم شامل لمخاطر الصندوق. وينبغي استخدام النتائج المستمدة من تحليل عامل مخاطر فردي لتحديد السيناريوهات التي تتضمن ضغوطا لمجموعة مجتمعة من عوامل المخاطر المحتملة (أي تحليلات عوامل مخاطر متعددة). وتضمن أدوات

اختبار القدرة على تحمل الضغوط المستخدمة تحويل عوامل مخاطر الضغوط إلى معايير متسقة داخليا.

(3) يُستخدم الاختبار العكسي للقدرة على تحمل الضغوط لزيادة وعي الصندوق بنقاط الضعف الحالية والمحتملة، وفهم جدوى واستدامة نموذج عمله واستراتيجياته. ويبدأ الاختبار العكسي للقدرة على تحمل الضغوط بنتيجة محددة مسبقا (مثلا من حيث انخفاض نسب الملاءة) لتحديد أسوأ السيناريوهات المحتملة التي قد يتعرض لها الصندوق بشكل خاص.

(ج) **منهجيات المخاطر.** سيشمل التحليل الرئيسي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات في مجالات المخاطر التالية بمعزل عن غيرها، سواء في التحليلات المنعزلة أو تحليلات السيناريوهات:

- سيناريوهات احتمال خفض التصنيف الائتماني للمدينين الرئيسيين للصندوق والتي تؤثر على المخاطر الائتمانية للصندوق بأكملها؛
 - الأثر الهامشي للمخاطر الناشئة الأخرى؛
 - تطبيق صدمات شديدة على متغيرات السوق (أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات)؛
 - تسارع نمو الأصول؛
 - تسارع نمو عمليات المنح؛
 - الاختبار العكسي للقدرة على تحمل الضغوط لاستكشاف السيناريوهات التي يمكن أن تؤدي إلى تعثر الصندوق وجعل نموذج عمله المالي الهجين غير قابل للاستمرار.
- (د) **الحصائل.** ينبغي أن يضمن الصندوق امتلاكه لموارد رأسمالية كافية لتغطية المخاطر التي يتعرض أو قد يتعرض لها. ويُقيّم الأثر أساسا من خلال نسبة رأس المال القابل للتخصيص خلال الأفق الزمني المحدد وفي نهايته.

(هـ) لتقييم الاستجابات الممكنة للوضع الذي ينطوي على ضغوط، يمكن أن يحدد الصندوق الإجراءات الأكثر موثوقية وذات الصلة. وتُستخدم نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغوط: مع نتائج التخطيط الرأسمالي والمناطق الإدارية لتقييم الاستجابات المحتملة التي يمكن تنفيذها لحماية الوضع الرأسمالي للصندوق.

سابعا- الحوكمة والمسؤوليات

50- **المجلس التنفيذي.** ستقدم سياسة كفاية رأس المال للمقترحة والتحديثات المنتظمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وسيقوم المجلس التنفيذي باستعراض تطور نسب رأس المال (نسبة رأس المال القابل للتخصيص والنسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني) مقابل المناطق الإدارية والامتثال لحدود السياسة وعتبات وكالات التصنيف الائتماني. وسيكون مسؤولا أيضا عن الموافقة على خطط عمل الإدارة التي تهدف إلى تعزيز وضع رأس المال مقابل مخاطر تجاوز الحدود المقررة، بناء على توصية لجنة مراجعة الحسابات.

51- **لجنة مراجعة الحسابات.** سيجري تكليف لجنة مراجعة الحسابات بمهمة تقديم توصيات بشأن سياسة كفاية رأس المال للمقترحة وأي تعديلات عليها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وستكون اللجنة مسؤولة أيضا عن الإشراف على تنفيذها، واستعراض تطور نسب رأس المال (نسبة رأس المال القابل للتخصيص والنسب

الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني) مقابل المناطق الإدارية والامتثال لحدود السياسة وعتبات وكالات التصنيف الائتماني، وتوصية المجلس التنفيذي بالموافقة على خطط العمل المقدمة من الإدارة بهدف تعزيز وضع رأس المال مقابل مخاطر تجاوز الحدود المقررة.

52- **اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية** الإدارة تكون مسؤولة عن الرصد المستمر لوضع رأس المال في الصندوق وعن تحديد العتبات داخل منطقة الحفظ وتحديثها دورياً. وتقوم الإدارة بإبلاغ لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي دورياً بتطور رأس المال، بما في ذلك توقعات نسب رأس المال (نسبة رأس المال القابل للتخصيص والنسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني) ضمن المناطق الإدارية، وحدود السياسة وعتبات وكالات التصنيف الائتماني.

53- **لجنة إدارة المخاطر المؤسسية**. ستستعرض لجنة إدارة المخاطر المؤسسية سياسة كفاية رأس المال وأي تعديلات تقرها لجنة إدارة المخاطر المالية، وفقاً للمسؤوليات المنصوص عليها في اختصاصات لجان حوكمة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق.

54- **لجنة إدارة المخاطر المالية**. ستقوم لجنة إدارة المخاطر المالية بتقييم واستعراض التحديثات المنتظمة لسياسة كفاية رأس المال وستقترح أي تحسينات لازمة. وستكون اللجنة مسؤولة أيضاً عن الموافقة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ أي إجراءات ومبادئ توجيهية ذات صلة قد تكون ضرورية لتسهيل تنفيذ والتحقق من صحة برنامج اختبار القدرة على تحمل الضغوط.

55- **وحدة إدارة المخاطر المالية التابعة لدائرة العمليات المالية لمكتب إدارة المخاطر المؤسسية**. ستكون وحدة إدارة المخاطر المالية مسؤولة عن تنفيذ سياسة كفاية رأس المال وعن رصد استهلاك رأس المال ورأس المال القابل للتخصيص وأي معايير أخرى لتخطيط رأس المال في الصندوق، وتقديم التقارير بشأنها إلى لجنة إدارة المخاطر المالية، ولجنة مراجعة الحسابات، والمجلس التنفيذي.

56- وستكون وحدة إدارة المخاطر المالية مسؤولة عن تنفيذ سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ورصدها والإبلاغ عنها للجنة إدارة المخاطر المالية واقتراح عتبات المناطق الإدارية على لجنة إدارة المخاطر المالية إذا لزم الأمر.

ثامنا – الاستنتاج والتوصية

57- وفقاً للجهود المبذولة لمواصلة تعزيز الهيكلية المالية للصندوق، فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على سياسة كفاية رأس المال كما جرى تعديلها.

مسرد المصطلحات

مستوى الثقة. هو احتمال أن تظل المؤسسة في حالة ملاءة؛ ويستمد من الاحتمال المنخفض جدا بشكل عام أن تكون الخسائر أكبر من رأس المال المتاح. ومستوى ثقة قدره 99.99 في المائة يعني أن هناك احتمال 0.01 في المائة أن تكون الخسائر أعلى من رأس المال المتاح. ويرتبط مستوى الثقة بمدى إقبال المؤسسة على المخاطر، ولا سيما بتصنيفها المستهدف.

المعكس للدورة الاقتصادية. هو حركة في اتجاه مختلف عن اتجاه الدورة الاقتصادية. وبشكل عام خلال فترات التراجع الاقتصادي، يكون لدى المؤسسات المالية عموما حافظ لخفض العرض من الائتمان بسبب الزيادة في متطلبات رأس المال. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تكون مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف على استعداد للحفاظ على أنشطتها الإقراضية والتشغيلية لتلبية الطلب المتزايد من المقترضين والمستفيدين الآخرين خلال الأزمة الاقتصادية.

التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد. هو تقدير لمقدار التعرض للمخاطر (المبلغ المستحق بما في ذلك القروض المصروفة واحتمال تعرض القروض غير المصروفة والأنواع الأخرى من التمويل [حسبما ينطبق] للمخاطر في المستقبل) وقت التخلف عن السداد.

الخسائر في حالة التخلف عن السداد. النسبة المئوية المقدرة للخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة المالية في حالة تخلف الطرف المقابل و/أو المدينين المعنيين الآخرين عن السداد.

احتمال التخلف عن السداد. احتمال أن يتخلف الطرف المقابل ومدينين آخرين عن السداد ضمن أفق زمني معين.

القدرة على تحمل المخاطر. مقدار المخاطر التي يمكن أن تتحملها المؤسسة المالية، وعادة ما تحدد كدالة لرأس مالها المتاح مقابل قيمة إجمالي عملياتها المتعلقة بالتنمية.

اختبار القدرة على تحمل الضغوط. أداة لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الآثار السلبية المحتملة لأحداث استثنائية محددة ولكن ممكنة أو تغيرات مادية في متغيرات السوق.

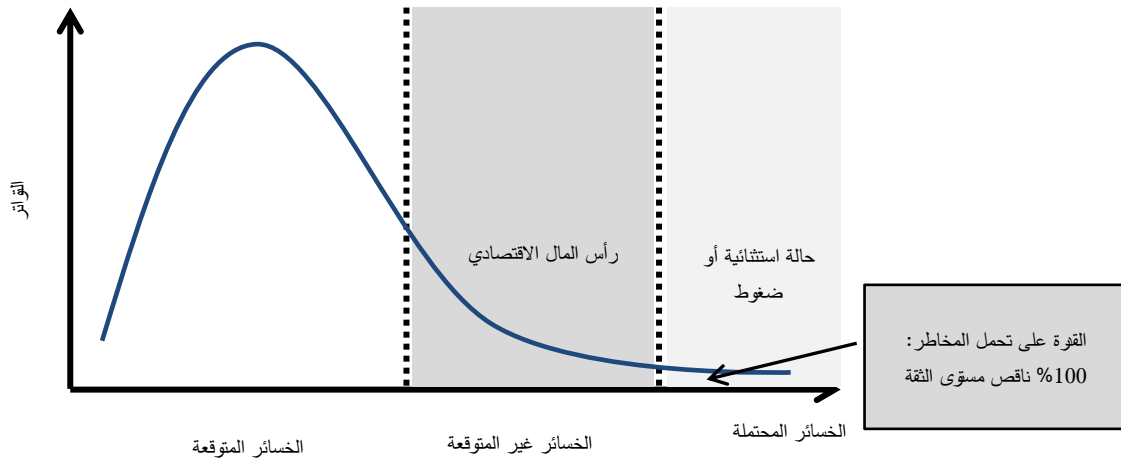
الأفق الزمني. الوقت اللازم للتعافي من مخاطر ما، بمجرد حدوثها، أو الوقت اللازم للوصول إلى تسوية بشأن حدث من أحداث التخلف عن السداد بمجرد حدوثه. وعند اختيار أفق زمني ثابت، ينبغي أن تأخذ المؤسسة المالية في الاعتبار الفترة الزمنية التي لن يكون بمقدورها خلالها تقليل المخاطر أو جذب رأس مال إضافي إذا لزم الأمر.

مفاهيم كفاية رأس المال

1- يشترك مقدار رأس المال الاقتصادي المطلوب من الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة. والخسائر المتوقعة⁷ عادية للأعمال، وعادة ما تتم تغطيتها بسياسات التسعير ورصد المخصصات. والخسائر غير المتوقعة هي خسائر محتملة لا يمكن تغطيتها إلا برأس المال. والخسارة غير المتوقعة هي تقلب خسائر الائتمان حول الخسائر المتوقعة.

2- رأس المال الاقتصادي هو تقدير إجمالي احتياطي رأس المال اللازم لضمان ملاءة مؤسسة مالية عند مستوى ثقة معين، وعادة ما يحدّد وفقاً للتصنيف المستهدف المطلوب. وتعرّف لجنة بازل رأس المال الاقتصادي بأنه الطرائق أو الممارسات التي تسمح للمؤسسات المالية بإجراء تقييم مستمر للمخاطر وإسناد رأس المال لتغطية الأثر الاقتصادي للأنشطة التي تنطوي على الإقبال على المخاطر.

الشكل 1
رأس المال الاقتصادي



⁷ في سياق متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان في الصندوق، يجري النظر في الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة، وتُضاف المخصصات المحاسبية لخسائر القروض إلى رأس المال في الصندوق لتجنب الحساب المزدوج عند حساب توزيع الخسائر. ويضمن ذلك أن أي عجز ناتج عن المنهجيات المختلفة المستخدمة لحساب الخسائر المتوقعة سينعكس في تقييم كفاية رأس المال.

إطار إدارة التعرض للمخاطر

- 1- سيكون إطار إدارة التعرض للمخاطر أحد الركائز الرئيسية لسياسة كفاية رأس المال، مما ييسر الإشراف الاستراتيجي على الوضع المالي الحالي والاستشرافي للصندوق. وسيعمل إطار الحدود هذا على دعم إدارة رأس المال من خلال وضع حدود احترازية لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس مال الصندوق. وسيجري إنشاء إطار إدارة التعرض للمخاطر مع مراعاة هيكل الحدود ثلاثي المستويات على النحو التالي:
- (1) **الحد الاستراتيجي أو السياساتي.** يعتبر هذا الحد صارماً ويجب الالتزام به في جميع الأوقات للحفاظ على قدرة الصندوق على الاستمرار. وفي حال حدوث تجاوز، ينبغي اتخاذ إجراء تصحيحي فوراً للعودة إلى المستوى المطلوب.
- (2) **أنواع المخاطر.** توضع لأغراض التشغيل والتخطيط.
- (3) **حد التركيز.** يركز الحد الاحترازي هذا على تفعيل أنشطة الإقراض فيما يتعلق بحالات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة الفردية.

الجدول 1

الحد الاستراتيجي أو السياساتي (الحد الصارم)		
نسبة رأس المال القابل للتخصيص	نسبة رأس المال القابل للتخصيص = $\frac{\text{رأس المال الأولي المتاح} - \text{إجمالي الموارد المطلوبة} - \text{رأس المال الوقائي}}{\text{رأس المال الأولي المتاح}}$	<0 في المائة
حدود أنواع المخاطر		
استهلاك رأس المال للمخاطر الأساسية	المخاطر الأساسية = $\frac{\text{مخاطر الائتمان للعمليات المتعلقة بالنتمية} + \text{صافي القيمة الحالية} + \text{مخاطر الاستثمارات في رأس المال}}{\text{رأس المال الأولي المتاح}}$	>80 في المائة
المخاطر غير الأساسية لاستهلاك رأس المال	المخاطر غير الأساسية = $\frac{\text{متطلبات رأس المال للمخاطر الأخرى}}{\text{رأس المال الأولي المتاح}}$	>10 في المائة
حد التركيز		
التعرض لمخاطر بلد واحد	التعرض الاسمي لمخاطر بلد واحد = $\frac{\text{التعرض لمخاطر بلد واحد بالقيمة الاسمية}}{\text{رأس المال الأولي المتاح}}$	<20 في المائة

خيارات تحقيق أمثل مستوى لرأس المال والحفاظ عليه

- 1- أدخلت سياسة كفاية رأس المال مناطق إدارية متحفظة بهدف دعم تخطيط رأس المال والرصد الشفاف للتطور الطويل الأجل لنسبة رأس المال القابل للتخصيص والنسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني.
- 2- ويقدم هذا الملحق إرشادات لتنفيذ الإجراءات البديلة المحتملة التي قد يجري إطلاقها بعد الوصول إلى إحدى المناطق الإدارية المحددة في سياسة كفاية رأس المال.
- 3- والمبدأ الأساسي الذي يحكم عملية تخطيط رأس المال هو أنه كلما بقي الصندوق داخل منطقة الراحة، سيحقق الصندوق استباقيا الاستخدام الأمثل لقاعدة رأس مال الصندوق، وهو ما لن يتطلب أي إجراءات إضافية سوى الإبلاغ عبر القنوات الاعتيادية.⁸ وعند تحديد أن الصندوق قد يقع تحت منطقة الراحة، ستخطر الإدارة لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي فوراً بالوضع وتقدم مشورة بشأن الخيارات المحددة لاستعادة وضع رأس مال الصندوق.
- 4- وتطبق المراجع أدناه على العتبات المحددة لنسبة رأس المال القابل للتخصيص أو النسب الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني، مما يعني أن الإجراءات ستؤخذ عند الوصول إلى أسوأ نسبة من بين جميع نسب رأس المال الخاضعة للرصد.
- 5- **منطقة الراحة – تخطيط رأسمالي مستمر وتحقيق أمثل مستوى لقائمة الموازنة.** كلما ظل الصندوق داخل منطقة الراحة، سيواصل تنفيذ تدابير منتظمة للإدارة المالية وتحقيق أمثل مستوى لرأس المال لتعزيز قاعدة رأس مال الصندوق. ويجري استشارة لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي فوراً بشأن التدابير التي اتخذتها الإدارة. وبغض النظر عما سبق، يمكن أن تعمل الإدارة أو المجلس التنفيذي استباقياً، في أي وقت، على تيسير مناقشة تدابير تحقيق أمثل مستوى لقائمة الموازنة لتعزيز الوضع الرأسمالي للصندوق.
- 6- **منطقة الحفاظ – تدابير الحفاظ على رأس المال.** كلما يُتوقع أن يصل الصندوق إلى منطقة الحفاظ، ستقوم الإدارة بتقييم تدابير أقوى للحفاظ على رأس المال، وتتخذ خطوات للحفاظ على وضع الصندوق الرأسمالي أو استعادته. ويجري استشارة لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي فوراً بشأن التدابير التي اتخذتها الإدارة. وبغض النظر عما سبق، يمكن أن تعمل الإدارة أو المجلس التنفيذي استباقياً، في أي وقت، على تيسير مناقشة تدابير الحفاظ على رأس المال لتعزيز الوضع الرأسمالي للصندوق.

الجدول 1

أمثلة على الخيارات المتاحة لتحقيق أمثل مستوى لقاعدة رأس مال الصندوق والحفاظ عليها

الإدارة المالية المستمرة	التدابير المحتملة لتحقيق أمثل مستوى لقائمة الموازنة	التدابير المحتملة للحفاظ على رأس المال
وتحقيق أمثل مستوى لرأس المال	للتدابير المحتملة للحفاظ على رأس المال	للتدابير المحتملة للحفاظ على رأس المال
<ul style="list-style-type: none"> استعراض مستمر للقدرة على عقد الالتزامات الاستعراض الدوري لشروط الإقراض رصد الحافطة النشطة (أي المتأخرات، وإلغاء الموارد غير المستخدمة) الإدارة المنتظمة للسيولة الاستعراض المنتظم للكفاءة التشغيلية (أي التخطيط الاستراتيجي للميزانية) 	<ul style="list-style-type: none"> التعرض لمخاطر أسعار الصرف/التوريق إصدار رأس مال هجين ضمانات من جهات مانحة ذات تصنيف مرتفع. 	<ul style="list-style-type: none"> خط الأساس المعزز للتجديد المستدام للموارد (تقليص مظهر المنح) لتحقيق هدف توليد رأس المال خفض المصروفات خفض برنامج القروض والمنح والنفقات التشغيلية قروض الشركاء الميسرة الإضافية

⁸ على سبيل المثال، عملية تجديد الموارد، والموارد المتاحة لعقد الالتزامات في دورة تجديد الموارد، وما إلى ذلك.

عرض لنهج الصندوق في قياس مخاطر الائتمان مقارنة بمعايير أخرى

رأس المال الاقتصادي	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات	النهج الموحد	التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم
<ul style="list-style-type: none"> • قائم على المحاكاة (مونت كارلو) • احتمال التخلف عن السداد: داخلي • الخسائر في حالة التخلف عن السداد: داخلي • أجل الاستحقاق: داخلي • يفترض أفقا زمنيا مدته 3 سنوات ومستوى ثقة بنسبة 99.97 في المائة • يراعي تركيز الأسماء وتنويعها 	<ul style="list-style-type: none"> • تُحدد متطلبات رأس المال من خلال التصنيفات وأوزان المخاطر المقابلة لها، والمستوحاة من النهج الموحد للجنة بازل • يجري تعديل أوزان المخاطر بناء على المعاملة الائتمانية التفضيلية وغيرها من عوامل تخفيف المخاطر عند الاقتضاء 	<ul style="list-style-type: none"> • يجري تحديد متطلبات رأس المال بأوزان المخاطر لوكالة Standard & Poor's (S&P) التي تختلف استنادا إلى المعاملة الائتمانية التفضيلية؛ وتصنيفات وكالة S&P ومقاييس المخاطر الأخرى لوكالة S&P (تقييم المخاطر القطرية للقطاع المصرفي، والمجموعة المعنية بالمخاطر الاقتصادية) • احتمال التخلف عن السداد: وكالة S&P • الخسائر في حالة التخلف عن السداد: وكالة S&P بناء على تقييم المعاملة الائتمانية التفضيلية • يفترض أفقا زمنيا مدته سنة واحدة ومستوى ثقة بنسبة 99.90 في المائة. 	<ul style="list-style-type: none"> • يجري تحديد متطلبات رأس المال من خلال تطبيق صيغة بازل ومزيج من المعايير التنظيمية والداخلية ■ احتمال التخلف عن السداد: داخلي • الخسائر في حالة التخلف عن السداد: 45 في المائة (داخلي للنهج المتقدم) • أجل الاستحقاق: 2.5 سنة (داخلي للنهج المتقدم) • يفترض أفقا زمنيا مدته سنة واحدة ومستوى ثقة بنسبة 99.90 في المائة. 	<ul style="list-style-type: none"> • يجري تحديد متطلبات رأس المال بأوزان المخاطر لوكالة Standard & Poor's (S&P) التي تختلف استنادا إلى المعاملة الائتمانية التفضيلية؛ وتصنيفات وكالة S&P ومقاييس المخاطر الأخرى لوكالة S&P (تقييم المخاطر القطرية للقطاع المصرفي، والمجموعة المعنية بالمخاطر الاقتصادية) • احتمال التخلف عن السداد: وكالة S&P • الخسائر في حالة التخلف عن السداد: وكالة S&P بناء على تقييم المعاملة الائتمانية التفضيلية • يفترض أفقا زمنيا مدته سنة واحدة ومستوى ثقة بنسبة 99.90 في المائة.
سياسة كفاية رأس المال اتخاذ القرارات الرئيسية وتخطيط رأس المال	وكالات التصنيف التدابير المرجعية لاتخاذ القرارات وتخطيط رأس المال	المعايير التنظيمية تدابير الدعم		

أُقيمت وكالة Fitch الرسمة فوق الوطنية من خلال مؤشرين رئيسيين: نسبة رأس المال القابل للاستخدام إلى الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بوكالة Fitch ونسبة رأس المال إلى الأصول (غير المرجحة بالمخاطر). ويرتكز تقييم الرسمة على نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر. ونسبة رأس المال إلى الأصول هي نسبة تكميلية. وكما هو الحال مع الصندوق، في إطار حساب رأس المال الإجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بوكالة Fitch، يُطبق تخفيض على القروض التيسيرية، ويجري بعد ذلك خصمه من رأس المال.

ب الصندوق غير ملزم بالامتثال لأية أنظمة مصرفية